

مؤشرات السلامة الاحترازية المصرفية ودورها في الحد من المخاطر النظامية في العراق للمدة 2005-2022

Macroprudential safety indicators in Iraq and their role in reducing systemic risks for the period 2005-2022

نور صباح محمد

Noor Sabah Mohaammed

جامعة الفلوجة – كلية الادارة والاقتصاد

Noorsabahn292@gmail.com

ا.د. سامي حميد عباس

Sami Hamid Abbas

كلية النخبة الجامعة

تاريخ تقديم البحث: 2024/06/08

تاريخ قبول النشر: 2024/07/08

المستخلص

القطاع المصرفي العراقي يتمتع بكفاية راس المال مرتفعة تفوق النسب المعيارية وهذا يشير الى قدرة الجهاز المصرفي على مواجهه الازمات في الامد القصير، وفي نفس الوقت يدل على ضعف دورها التنموي واقتصار نشاطاتها على الاستثمار في القطاع المضمون العائد (الاستثمار الامن)، وتعكس مؤشرات السيولة المصرفية ارتفاعاً وهذا يحد من دور القطاع المصرفي في تحقيق التنمية وشهد المؤشر التجميعي للاستقرار المصرفي تقلبات خلال مدة الدراسة، فمن غير المتوقع ان يتعرض القطاع المصرفي للازمات في الامد القصير، ضرورة تشجيع المصارف على ممارسة دورها التنموي في منح القروض الى المشاريع التنموية وباسعار فائدة مخفضة والخروج من دائرة الاستثمارات الامنة والسريعة في تحقيق الارباح.

الكلمات المفتاحية: المؤشر التجميعي للاستقرار المصرفي، المخاطر النظامية، القطاع المصرفي

Abstract

the Iraqi banking sector has high capital adequacy that exceeds standard ratios. This indicates the ability of the banking system to confront crises in the short term, and at the same time indicates Its weak development role and its activities being limited to investing in the sector with guaranteed returns (safe investment), Banking liquidity indicators reflect an increase, and this limits the role of the banking sector in achieving development because following a conservative policy in granting credit and focusing on safe credit leads to depriving the economy of financing projects that could contribute to raising economic growth rates. It is not expected that the banking sector will be exposed to crises in In the short term, encouraging banks to exercise their developmental role by granting loans to development projects at reduced interest rates and to exit the circle of safe and quick investments in achieving profits.

. **Key words:** Aggregate index of banking stability, systemic risk, banking sector

المقدمة

لقد سلطت الأزمة المالية العالمية الأنظار إلى ضرورة الإهتمام بإدارة المخاطر، ووضع الآليات الرقابية وتحديد مؤشرات الإنذار المبكر لإكتشاف أوجه الخلل المالي، من خلال أداء هذه المؤشرات لإتخاذ ما يلزم من سياسات وإجراءات إحترازية، إذ عملت ضمن هذا الإطار الجهات الدولية على وضع قواعد أساسية ومؤشرات إنذار مبكر تساعد المؤسسات الرقابية على إدارة المخاطر ضمن هذه القطاعات، في العراق يقع على عاتق السلطات الرقابية (البنك المركزي) مهمة كبيرة في تقييم أداء المصارف العاملة وتصنيفها والغرض من ذلك هو إكتشاف أوجه القوة لتعزيزها وأوجه الضعف ومحاولة معالجتها في وقت مبكر قبل حدوث الأزمة.

المشكلة : يتصف الاقتصاد العراقي ببيئة اقتصاد كلي صعبة، نتيجة لانكشاف الاقتصاد العراقي بشكل كبير للخارج وتأثيره في التقلبات العالمية وارتفاع في المخاطر النظامية وهذه تؤدي الى مشاكل كبيرة في الصناعة المصرفية والاستقرار المصرفي وتندرج مشكلة البحث في السؤال الآتي:-

- هل القطاع المصرفي العراقي له القدرة على التصدي للصدمات (الداخلية والخارجية).

الهدف

- دراسة وتحليل واقع المؤشرات الاحترازية المصرفية في العراق ، ومدى إلتزام من قبل البنك المركزي العراقي بالعمل ضمن مؤشراتها للمدة (2005-2022) .
- بناء مؤشر تجميعي للاستقرار وسلامة القطاع المصرفي للمدة 2005-2022.

الفرضية : ينطلق البحث من فرضية مفادها تساهم مؤشرات السلامة الاحترازية في النظام المصرفي العراقي بتحقيق الاستقرار المالي وتجنب المخاطر النظامية

1- مؤشرات السلامة الاحترازية في القطاع المصرفي

يمكن استخدامها كأساس لتحليل صحة وسلامة واستقرار النظام المصرفي، حيث ان هناك عدة مؤشرات للإنذار المبكر، تستخدم لقياس مدى سلامة أداء القطاع المصرفي، من خلال تقييم أداء المصارف و تصنيفها ومن ثم إكتشاف أوجه الخلل في أدائها قبل وقت مبكر من حدوث الازمات حتى لا تتعرض لإنهيارات (العميد، 2015:3). و لتقييم سلامة مؤسسات القطاع المصرفي اذ تعد من أهم المؤشرات المعتمدة في تقييم أداء البنوك. وهي تعتمد على ستة مؤشرات تجميعية أساسية، لتحليل وضع المؤسسات المالية وتعرف باسم نموذج CAMELS، نتيجة للمخاطر المرافقة لاعمال القطاع المصرفي فان مهمه انظمة الإنذار المبكر ومنها CAMELS هي توجيه الاهتمام على هذه المخاطر، لاكتشاف المبكر لها ، فان هذا يساعد صانعي السياسات على اتخاذ الإجراءات الوقائية لمنع حدوثها أو الحد من الآثار المترتبة عليها إذا لم تكن هناك إمكانية لتجنب الكلي لهذه المخاطر (يحيى، 2017: 596) ، وهذا كله يتم في حالة توفر البيانات اللازمة وفي الوقت المناسب، من أجل إعطاء الوقت الكافي لمواجهة أي أمر طارئ. إذ أن أهمية هذا الانموذج تكمن في التعريف بإحتمالات حدوث الازمة في وقت مبكر قبل وقوع الحدث لاتباع ما يتطلب من سياسات وإجراءات وقائية أو مانعة من وقوع الأزمات أو الحدث (عواد، 2013:11). ويتكون نموذج CAMELS من المؤشرات الآتية:

1-1 كفاية رأس المال Capital Adequacy يُعد من العناصر الأساسية في مواجهة مخاطر الاعمال المصرفية

والصدمات وهذه المخاطر في تزايد مستمر بسبب سرعة التطور في مجالات الاعمال المصرفية مثل المشتقات المالية والصيرفة الالكترونية وغيرها، والتي تتطلب تعديلات في الحد الأدنى لكفاية رأس المال من اجل مواجهة المخاطر الناجمة عن هذه الاعمال. (حماد، 2001: 21).

- 1-2- **جودة الموجودات Asset Quality** ويعد موضوع الحفاظ على جودة الموجودات ميزة أساسية في الاعمال المصرفية ويكمن الهدف منها في معرفة الاصول غير قابلة للاسترداد والتي قيمتها الحقيقية أقل من قيمتها الدفترية وبشكل خاص بالتمويل والاقتراض ومن الموجودات المتعثرة كنسبة مئوية من إجمالي الموجودات (الراوي، 2010: 52).
- 1-3- **الادارة MANAGEMENT**: ان المقصود بكفاءة الادارة هي قدرة مجالس الإدارات على تحديد وقياس ومراقبة مخاطر أنشطة المصرف وضمان التشغيل السليم والامن و الفعال بما يتطابق مع اللوائح والقوانين المعمول بها في النظام الداخلي للمصرف. فالإدارة تعد العنصر الأكثر أهمية في نظام تصنيف CAMELS لأنها تلعب دورا كبيرا في نجاح المصرف (Rose &Hudgins,2010:54).
- 1-4- **الارباح Earning**: وهي المقياس التقليدي لتقويم الأداء المالي للمصارف. وتبين الربحية قدرة المصرف على تحقيق خلق الأرباح بشكل منتظم، لأنها تقيس الأرباح الواردة من الأنشطة الأساسية (يحيى، 2017: 601).
- 1-5- **السيولة Liquidity**: تستخدم نسب السيولة كأدوات لتقييم المركز الائتماني للمصرف والذي يعبر عادة عن مدى قدرتها في الوفاء بالتزاماته، إلا إنه يجب أن لا يؤخذ إرتفاع نسب السيولة في المصرف دائما على أنه علامة صحة وسلامة في أداء المصرف، إذ قد تكون السيولة المفرطة مؤشراً لعدم كفاءة إدارة الإستثمار، وقد يكون سبب لانخفاض الربحية لدى المصرف (الشمرى، 2006: 43). وحيث ان الدور الاساسي للمصارف يتمثل في توظيف مصادر الاموال (مقيدة الاجل) بتوظيفات طويلة الاجل يجعلها اكثر عرضة لمخاطر السيولة وبالتالي فان الادارة الكفوءة لمخاطر السيولة لابد ان تتضمن قيام المصرفي بالوفاء بالالتزامات النقدية وكما تحتاج ادارة السيولة الى البحث عن التوازن بين التدفقات النقدية الداخلية والخارجة للبنود داخل الموازنة او خارجها وذلك لتوفير اموال كافية وبتكلفة معقولة حسب استخدامها بشكل مناسب (Banerjee&Hitoshi,2018:35).
- 1-6- **الحساسية للمخاطر السوقية Sensitivity of Market Risks** وتعد من المعايير الحديثة نسبياً التي تم اضافتها في سنة 1997 الى نموذج CAMELS لتقييم اداء القطاع المصرفي اذ ان التعرض لمخاطر السوق يعتبر اكثر تقلباً من التعرض لمخاطر الائتمان بسبب التغيرات في حالة السوق السريعة التي قد تسبب خسائر مالية شديدة وانهيئات محتملة (المنصوري و افراح، 2022: 14) فالحساسية للمخاطر السوقية تشير الى الدرجة التي يمكن ان تؤثر فيها مخاطر السوق على قدرة البنوك في اداء وظائفها وضمان سلامة موجوداتها، ويندرج ضمن هذه المخاطر، مخاطر أسعار الصرف، وأسعار الفائدة و أسعار الاسهم والمستوى العام للأسعار وغيرها من المخاطر ولان المحافظ المالية للمصارف عادة ما تحتوي على عدد كبير من الأدوات المالية من (الأسهم والسندات الحكومية والأجنبية وسندات المؤسسات والمشتقات المالية وغيرها)، وهذا يؤكد على ضرورة ان تؤخذ المصارف بنظر الاعتبار القدرة على مراقبة وتحديد والسيطرة على هذه المخاطر (عبيد، 2020: 4).
- 1-7- **المؤشرات الخاصة بالسوق**: على الرغم من أن هذه المؤشرات لا يقع ضمن إطار المؤشرات الاحترازية الجزئية الستة المكونه من لانموذج CAMELS ولكنها تبقى مؤشرات هامة تشير الى قوة المؤسسات المالية. يمكن أن تساهم المعلومات المتاحة والمتوفرة في السوق عن القطاع المالي والتي تتمثل في أسعار العائد على الأدوات المالية في السوق، في تقييم سلامة أو ضعف النظام المالي ومكوناته. فالإنخفاض في الاسعار السوقية لهذه الأدوات الصادرة عن المؤسسات، مقارنة بمتوسط أسعارها في السوق يمثل تصور سلبي على وضع المؤسسات. فضلاً عن ذلك يمكن اعتبار العوائد المرتفع والمبالغ فيها الذي يقدمه البنك مقارنة مع العوائد المدفوعة من القطاع المصرفي ذاته، مؤشر على وجود تحديات لدى البنك (عبيد، 2019: 11) وان التصنيف الائتماني للمؤسسات يساعد في وضع صورة أوضح عن درجة الائتمان بالنسبة للمقترضين من القطاع المصرفي.
- 2- **مفهوم المخاطر النظامية**

يمكن أن نلاحظ أن أول ظهور للمخاطر النظامية حدثت خلال الفترة 1929-1933 أزمة الكساد الكبير وماتج عنها من تداعيات خطيرة على الاقتصاد الأمريكي وانتقلت تداعياتها الى باقي الدول ، وفي هذه الحالة يصف جون مينارد كينز الاقتصاد بصدمات متسلسلة من الأحداث التي تسمى بشكل عام (العدوى) (Tomuleasa,2015,647). (DE BANDT & HARTMANN 2000,P:10)

تعرف المخاطر النظامية على أنها حدث منهجي يؤثر على عدد كبير من المؤسسات أو الأسواق المالية بشكل قوي، مما يضعف بشدة الأداء العام الجيد للنظام المالي (DE Bandt & Hartmann, 2000,P:10). يرتبط الأداء الجيد للنظام المالي بالفاعلية والكفاءة،العنصر الرئيسي في هذا التعريف للمخاطر النظامية ، الحدث النظامي ، يتكون من عنصرين مهمين ، العنصر الاول الصدمات يمكن أن تكون الصدمات فردية أو منهجية. الصدمات الفردية هي تلك التي تؤثر فقط على سلامة مؤسسة مالية واحدة أو على سعر أصل واحد، بينما الصدمات المنهجية (أو واسعة النطاق) تؤثر على الاقتصاد بأكمله مثلاً انهيار سوق الأوراق المالية في حد ذاته بمثابة صدمة منهجية لمعظم المؤسسات المالية، والعنصر الثاني آليات انتشار هذه الصدمات .

نظراً للأهمية التي تحتلها مسألة المخاطر النظامية ، لذلك اتخذت سلسلة من الإجراءات للحد منها، وبالتحديد للتخفيف من تأثير العدوى وضمان استقرار النظام بأكمله. كان أحد الإجراءات الأكثر شيوعاً مرتبطاً بالإطار التنظيمي ، اعتماداً على اتفاقية بازل الثالثة ، والتي تعتبر الحل الأمثل لأوجه التقصير الناجمة عن الأزمة المالية ، من خلال نظامين إضافيين للسلامة: نظام عازل معاد للتقلبات الدورية، ومخزن مؤقت. ، يتم تفعيلها في حالة الإفراط في الإقراض وحماية البنوك من تدهور محفظة القروض عندما يتغير اتجاه الدورة الاقتصادية. ظهرت [بازل 3] بعد مجموعتين من التنظيمات [بازل 1 وبازل 2] والتي كانت موجهة نحو المخاطر التحوطية الجزئية ، متجاهلة أهمية النظام المصرفي الهش (Park,2011:8).

3- مؤشرات السلامة في القطاع المصرفي

3-1 مؤشر كفاية رأس المال

يفرض البنك المركزي بصفته السلطة التشريعية والرقابية على المصارف العاملة في البلد نسبة كفاية رأس المال، تعتمد على تحديد حجم رأس المال ومقارنته بحجم الموجودات المرجحة بأوزان المخاطر داخل وخارج الميزانية العمومية للبنك ، بحيث لا يقل حجم رأس المال عن 8% وفق مقررات بازل 2 في حين النسبة التي يعمل البنك المركزي عليها حالياً هي 12% وفق مقررات بازل 3 ، ان الفرق بينهما هو استخدام اساليب متقدمة لقياس المخاطر مخاطر السوق و الائتمان ومخاطر التشغيل، لتحديد مستويات رأس المال المطلوبة (النشرة الاقتصادية ,2014: 55).

جدول (1) نسبة كفاية رأس المال للقطاع المصرفي العراقي للمدة (2005-2022)

السنة	نسبة كفاية رأس المال في المصارف الحكومية	نسبة كفاية رأس المال في المصارف الخاصة	نسبة كفاية رأس المال في القطاع المصرفي	معدل النمو %	النسبة المعيارية %	الفجوة %
2005	-	-	109	-	12	97
2006	-	-	112	208	12	100
2007	-	-	116	3.67	12	104
2008	-	-	157	35.3	12	145
2009	-	-	138	12.1-	12	126
2010	-	-	130	5.8-	12	118
2011	42	136	89	31.5-	12	77
2012	-	-	138	55.1	12	126
2013	-	-	195	41.3	12	183
2014	-	-	102	47.7-	12	90
2015	46	137	106	3.9	12	94
2016	63	113	128	20,8	12	116
2017	38	323	181	41.4	12	169
2018	43	309	285	57,5	12	273
2019	29	168	173	-39,2	12	161
2020	22	382	253	-46.2	12	241
2021	26,6	101	52,1	79.8	12	40,1
2022	15,2	81	43,1	15.7	12	31,1

المصدر: البنك المركزي العراقي ، "النشرة الاحصائية السنوية لأعوام مختلفة" ، دائرة الاحصاء والأبحاث.

البنك المركزي العراقي ، "تقرير الاستقرار المالي لأعوام مختلفة" ، قسم الاستقرار النقدي والمالي.

يلاحظ من الجدول (1) ارتفاع نسبة كفاية رأس المال للمصارف الحكومية والمصارف الخاصة حيث أنها تجاوزت النسب القياسية، فبلغت نسبة كفاية رأس المال 109% في سنة 2005 لتبلغ سنة 2021 مستوى مرتفع 52,1% وكانت المصارف الخاصة النسبة الاعلى، ان الارتفاع في هذه النسبة تدل على توفير قدرة للقطاع المصرفي على مجابهة المخاطر التي قد يتعرض لها. الا انها تدل على وجود فوائض مالية غير مستغلة بالشكل الملائم لتحقيق التنمية الاقتصادية وضعف في القدرات التشغيلية للمصارف ، وضعف دورها التنموي واقتصار نشاطاتها على الاستثمار في القطاع المضمونه العائد (الاستثمار الامن).

3-2- مؤشرات السيولة المصرفية

تعطي مؤشرات السيولة رؤية واضحة عن مدى قدرة المصارف على مواجهه لتزاماتها الاعتيادية والحالات الطارئة التي تواجهه في العمل المصرفي من السحوبات المفاجئة بسبب حالات الذعر المصرفي وغيرها من الازمات، اذ يتم قياس نسب السيولة للقطاع المصرفي العراق بعدد من المؤشرات وأهمها الاتي:-

3-2-1- نسبة الموجودات السائلة / إجمالي الموجودات:

توضح هذه النسبة مدى احتفاظ المصارف بأصول تامة السيولة لمواجهة السحوبات المفاجئة للمودعين نسبة إلى إجمالي الموجودات المتاحة لدى الجهاز المصرفي، وقد حدد البنك المركزي نسبة معيارية 30% كحد أدنى لنسبة الموجودات السائلة إلى أجمالي الموجودات (تقرير الاستقرار المالي، 2016: 31) ، خلال مدة الدراسة أرتفعت نسبة الموجودات السائلة الى اجمالي الموجودات وهذا يعكس الاتجاه التحوي للجهاز المصرفي ضد السحوبات المفاجئة التي قد يقوم بها المودعون، ويبين الجدول (2) الموجودات السائلة نسبة إلى إجمالي الموجودات للمصارف العاملة في العراق.

3-2-2- نسبة الموجودات السائلة / إجمالي الودائع:

يعبر هذا المؤشر عن مقدار ما تحتفظ به المصارف من أصول سائلة تشمل (نقد لدى البنك المركزي والنقد في الصندوق، والأرصدة السائلة الأخرى)، ومدى استثمارها في تقديم القروض بمختلف أنواعها، ويلاحظ من الجدول (2) ان نسبة إجمالي الموجودات السائلة الى إجمالي الودائع بلغت 462,3 في سنة 2005 وبلغت (200,1%) سنة 2013 ومن ثم اخذت بالانخفاض بسبب الارتفاع في حجم الودائع، ولكنها شكلت نسب أعلى من النسبة المحددة من قبل البنك المركزي المعيارية والبالغة 30% يعبر عن الآتي (تقرير الاستقرار المالي، 2018: 39) :-

- أ. إنّ الجهاز المصرفي من غير المحتمل أن يتعرض لمخاطر سيولة في الأجل القصير نتيجة لتوفر موجودات سائلة تمكنه من تغطية السحوبات المفاجئة.
- ب. أن ارتفاع هذه النسبة ينعكس سلباً على العائد والربحية لدى المصارف، إذ إن هدف السيولة سيتعارض مع هدف الربحية، فأرتفاع معدلات السيولة يعني عدم توظيف الأموال السائلة المتوفرة في استثمارات يمكن أن تدر عوائد مالية على المصارف.
- ج. ان ارتفاع هذه النسبة يحد من دور القطاع المصرفي في تحقيق التنمية الاقتصادية فان اتباع سياسة متحفظة بشكل كبير في منح الائتمان والتركيز على الائتمان الامن يؤدي الى حرمان الاقتصاد الوطني من تمويل واستثمارات يمكنه أن يسهم في رفع معدلات النمو الاقتصادي.

الجدول (2) تطور نسب الموجودات السائلة الى إجمالي الموجودات والموجودات السائلة الى إجمالي الودائع في القطاع المصرفي العراقي للفترة (2005-2022) مليار دينار

السنة	الموجودات السائلة / إجمالي الموجودات	النسبة المعيارية %	الفجوة %	الموجودات السائلة / إجمالي الودائع	النسبة المعيارية %	الفجوة
2005	23,4	30	6,6-	462,3	30	392,3
2006	23,6	30	6,4-	353,5	30	283,5
2007	22,8	30	7,2-	245,5	30	175,5
2008	23,7	30	6,3-	210,7	30	140,7
2009	24,1	30	5,9-	209,0	30	139
2010	23,6	30	6,4-	179,0	30	109
2011	54,1	30	24,1	138,7	30	68,7
2012	47,5	30	17,5	146,3	30	76,3
2013	66,0	30	36	200,1	30	170,1
2014	66,8	30	36,8	204,2	30	174,2
2015	65,2	30	35,2	225,7	30	195,7
2016	64,5	30	34,5	228,5	30	198,5
2017	65,5	30	35,5	152,8	30	122,8
2018	46,1	30	16	73,73	30	43,73
2019	43,2	30	13,2	70,1	30	40,1
2020	37,36	30	7,36	61,73	30	31,73
2021	40,26	30	10,26	67,41	30	37,41
2022	43,9	30	13,9	69,46	30	30,46

الجدول من إعداد الباحث، بالاستناد إلى:

- البنك المركزي العراقي ، "النشرة الإحصائية السنوية لأعوام مختلفة" ، دائرة الإحصاء والأبحاث.

3-3- مؤشرات جودة الموجودات

تشكل جودة ونوعية الموجودات المتوفرة في القطاع المصرفي العراقي حجر الأساس لمستوى مصداقية معدلات رأس المال، لان معظم مخاطر الإعسار المالي في المؤسسات غالباً ما تكون بسبب نوعية الموجودات أو مصاعب تحويلها إلى سيولة بسرعة عند الحاجة إليها. ومن أهم المؤشرات المستخدمة في قياس جودة الموجودات هي الآتي :-

3-3-1- نسبة القروض المتأخرة التسديد إلى إجمالي الائتمان النقدي:

يقاس هذا المؤشر من خلال قسمة إجمالي الديون المتأخرة التسديد الى الودائع لدى القطاع المصرفي، ان النسبة المعيارية المحددة من قبل البنك المركزي هي (2-5)% (تقرير الاستقرار المالي، 2017: 39)، يلاحظ من الجدول (3) أن هذه النسبة مرتفعة وتجاوزت النسبة المحددة من قبل البنك المركزي العراقي المعيارية وهذا يمثل المخاطر التي تواجه القطاع المصرفي نتيجة للقروض المتعثرة او المتأخرة التسديد ، ويتطلب أهتمام أكبر باجراءات الاحترازية فالارتفاع في حجم الديون متأخرة التسديد (المتعثرة) لدى المصارف يحتم عليها الالتزام بالضوابط السليمة في عمليات منح الائتمان من خلال دراسة حالة الزبون والجدوى الاقتصادية للمشروع وتطبيق نسبتي الدين الى الدخل والدين الى القيمة وغيرها من الضمانات المقدمة لمنح الائتمان والتأكد من قدرة المستفيد على سداد الائتمان.

3-3-2- نسبة القروض المتأخرة التسديد إلى رأس المال المصرفي:

ان الارتفاع في نسبة الديون المتأخرة التسديد إلى رأس المال يعطي إشارة واضحة عن خطورة الوضع المالي للقطاع المصرفية، وهو مايؤثر في مؤشر الاستقرار المالي في العراق، وهذا يشكل مشكله لدى المصارف الحكومية نتيجة ضخامة حجم قروضها وضالة حجم رؤوس أموالها ، ولان المصارف الحكومية مضمونة من قبل وزارة المالية فهو لايمثل خطراً على الجهاز المصرفي، (تقرير الاستقرار المالي، 2022: 75-76). يلاحظ من الجدول (3) ارتفاع نسبة القروض متأخرة التسديد إلى رأس المال المصرفي حيث بلغت اعلى نسبة لها في سنة 2018 بنسبة 31,7% ، وهو مايستلزم استعمال الادوات الاحترازية المتعلقة بالجهات المقرضة لضمان القدرة على تسديد القرض من خلال نسبة القرض الى الدخل و القروض الى قيمة الضمان .

جدول (3) مؤشرات جودة الموجودات للمصارف العاملة في العراق للفترة (2005-2022) (مليون دينار، نسبة مئوية)

السنة	إجمالي القروض متأخرة التسديد 1	معدل نمو القروض متأخرة التسديد % 2	إجمالي الائتمان النقدي 3	رأس المال المصرفي 4	% 3/1	% 4/1
2005	45.0	-	1,717	659	2,6	6,8
2006	118.3	163	2,665	899	4,4	13,2
2007	129.8	9.1	3,459	1,210	3,8	10,7
2008	211.7	63.1	4,588	1,830	4,6	11,6
2009	242.1	14.4	5,690	2,312	4,3	10,5
2010	474.5	13.4	11,722	2,849	2,3	9,63
2011	459.3	67.3	20,344	4,054	2,3	11,3
2012	497.9	8.3	28,493	5,876	1,8	8,47
2013	1994.4	-	92,952	7,663	6,7	26,2
2014	2361.1	18.4	34,123	9,081	6,9	26,0
2015	3079.7	30.4	36,753	10,148	8,4	30,4
2016	3346.4	8.7	37,180	11,739	9,0	28,5
2017	4340.5	29.7	37,953	14.4	11,4	30,3
2018	4803.3	10.7	38,486	15.1	12,5	31,7
2019	4147.5	(13.7)	42,052	15.5	9.9	27,1
2020	4450.9	7.3	49,817	16.9	8.8	26,6
2021	4668.5	4.9	52,971	17.8	8.9	25,8
2022	4355.5	(6.7)	60.6	17.9	7.2	24,3

الجدول من إعداد الباحثة، بالاستناد إلى:

- البنك المركزي العراقي ، "النشرة الاحصائية السنوية لأعوام مختلفة" ، دائرة الاحصاء والأبحاث.

4-3- مؤشرات الإيرادات والربحية

هناك العديد من المؤشرات التي تسعى لقياس مدى قدرة المصارف على انتاج الارباح، وبيان مدى كفاءتها في استغلال الموارد المالية المتاحة لديها ، من أهم المؤشرات المستخدمة هي كالآتي :-

3-4-1- العائد على الموجودات

تحتسب هذه النسبة وفق للمعادلة الآتية :

نسبة العائد على الموجودات = (صافي الأرباح قبل وبعد الفوائد والضرائب ، الأرباح باستثناء الأرباح الطارئة وغيرها) / إجمالي الموجودات.

يلاحظ من الجدول (4) ان نسبة العائد على الموجودات أخذت بالتذبذب خلال مدة الدراسة فبدأت في الارتفاع من سنة 2012 بشكل ملحوظ وهذا يعود الى التحسن النسبي في الأوضاع السياسية والاوضاع الأمنية التي شهدتها العراق، فضلاً عن ارتفاع أسعار النفط ، وانعكاسة الايجابي على الموازنة العامة، وما ترتب على ذلك من تأثيرات عديده انعكست على نتائج أعمال القطاعات الاقتصادية بشكل عام وعلى أعمال المؤسسات المالية والمصرفية وهو ماينتج عنه تحسن في ربحية المؤسسات المصرفية نتيجة زيادة استثماراتها المالية وارتفاع في أرباحها ومكاسبها.

وفي سنة 2016 أنخفضت النسبة إلى (0.4)% ويعود إلى انخفاض ربحية المصارف قياساً حجم موجوداتها المرتفع، فضلاً عن أن سيولة المصارف مرتفعة جداً بسبب الأوضاع الامنية فان المصارف تفضل السيولة والاستثمارات الامنة، وفي سنة 2021 انخفضت الى (0.57)% ويعود سبب الانخفاض إلى نمو إجمالي الموجودات لزيادة قيمة الموجودات بالعملة الأجنبية لتغير سعر صرف العملة العراقية أمام الدولار الأمريكي.

3-4-2- نسبة العائد على حقوق المالكين

تعكس هذه النسبة مدى قدرة المؤسسات المصرفية على كسب العوائد الذي يحصل عليه المستثمرون أصحاب راس المال في المؤسسات المصرفية من كل وحدة من حقوق المالكين، يلاحظ من الجدول (4) انخفاض نسبة العائد / حقوق الملكية وهذا يعود الى الارتفاع في حجم رؤوس الاموال نتيجة لزيادة في عدد المصارف التي تعمل في الاقتصاد العراقي، حيث بلغت أقل نسبته 4,4 في سنة 2018 وهو يشير إلى تراجع ربحية المؤسسات المصرفية نتيجة انحسار استثماراتها وانكماش توظيفاتها المالية ، فضلاً عن ماتفرزته حالة العجز في الموازنة العامة للدولة الناجم أساساً عن الانخفاض في أسعار النفط وما ترتب على ذلك من تأثيرات انعكست على نتائج أعمال المؤسسات المالية والمصرفية وهو ما قلص من مكاسبها وحَدَّ من أرباحها السنوية.

جدول (4) مؤشرات الربحية والعائد في القطاع المصرفي العراقي للمدة (2005-2022) نسبة مئوية

السنة	العائد / الموجودات %	العائد / حقوق الملكية %
2005	0,5	162,7
2006	0,43	122,5
2007	0,43	99,5
2008	0,43	57,9
2009	0,25	36,8
2010	0,21	26,8
2011	0,65	23,2
2012	0,83	26,9
2013	0,71	19,2
2014	0,54	13,5
2015	0,5	10,3
2016	0,4	9,6
2017	0,8	9,2
2018	0.53	4,4
2019	0.79	6,3
2020	0.90	7,5
2021	0.57	5.13
2022	1.3	11.8

الجدول من إعداد الباحثة، بالاستناد إلى:

- البنك المركزي العراقي ، "النشرة الإحصائية السنوية لأعوام مختلفة" ، دائرة الإحصاء والأبحاث.

3-5- مؤشرات مخاطر الصرف الأجنبي

يقيس هذا المؤشر مخاطر التغيرات في أسعار الصرف ، فالاستقرار النسبي في سعر الصرف يؤدي إلى الاستقرار في قيمة الموجودات الأجنبية لدى المصارف، وهو ما يعني أن الاحتفاظ بالموجودات الأجنبية لدى المصارف لا يترتب عليها مخاطر عالية، نتيجة لاستقرار أسعار الصرف.

يوضح هذا المؤشر سياسة المصارف التجارية تجاه التعامل بالعملة الأجنبية ومخاطر تغيرات سعر الصرف عليها لذلك فارتفاع هذا المؤشر يبين سياسة استثمارية عالية المخاطر وذلك بسبب ارتفاع العملات الأجنبية لدى المصارف وتكون معرضة للهزات المفاجئة لتغيرات أسعار الصرف وانخفاض قيمة هذا المؤشر يعكس سياسة استثمارية منخفضة المخاطر تجاه تغيرات سعر الصرف، ومن أهم المؤشرات على مخاطر الصرف الأجنبي هي الآتي:-

3-5-1- نسبة صافي المركز المفتوح بالعملة الأجنبية إلى رأس المال

يفصح هذا المؤشر عن حساسية مخاطر السوق اتجاه أسعار الصرف، من خلال قياس تباين عدم تطابق مراكز الأصول والخصوم بالعملات الأجنبية وذلك لتقييم الضعف المحتمل لمركز رأس المال لقطاع المصارف للتحركات في أسعار الصرف ، يتم

حساب صافي المراكز المفتوحة في العملات الأجنبية بناءً على توصية لجنة بازل للإشراف المصرفي (مؤشرات السلامة المالية في العراق، 2019: 26).

يلاحظ من الجدول (5) ان هذه النسبة اخذت بالتقلب خلال مدة الدراسة فاعلى نسبة بلغت 542.7 في سنة 2006 بسبب ارتفاع في صافي المراكز المفتوحة بالنسبة الى راس مال المصارف، فان الارتفاع يدل على ارتفاع حجم المخاطر وانخفاض مستوى الاستقرار المصرفي، وهذا الارتفاع يدل على سياسة استثمارية عالية المخاطر بسبب ارتفاع العملات الاجنبية لدى المصارف بالنسبة الى رؤوس اموال المصارف والتي يمكن ان تكون معرضة للتقلبات المفاجئة في سعر الصرف والعكس فان انخفاض قيمة هذا المؤشر يبين سياسة استثمارية منخفضة المخاطر تجاه تغيرات سعر الصرف (خلف و حسن ، 2017: 236) ، فضلاً عن ان التزام المصارف بتوجيهات البنك المركزي بزيادة حجم رؤوس الاموال ادى الى الانخفاض في المخاطر.

3-5-2- نسبة المطلوبات الاجنبية إلى إجمالي المطلوبات

يلاحظ من الجدول (5) ان نسبة المطلوبات الاجنبية الى اجمالي المطلوبات اخذت بالتقلب خلال مدة الدراسة ولكن باتجاه تنازلي فقد انخفضت خلال المدة من 2012 ولغاية 2016 بسبب انخفاض حجم المطلوبات الاجنبية ، ومن ثم اخذت في الارتفاع لتشكل اعلى نسبة 1,3 في سنة 2011 بسبب ارتفاع حجم المطلوبات الاجنبية.

جدول (5) تطور مؤشرات مخاطر سعر الصرف الاجنبي في العراق للمدة (2005-2022) (مليون دينار ، نسبة مئوية)

السنة	الموجودات الأجنبية	المطلوبات الاجنبية	صافي المركز المفتوح بالعملة الأجنبية	رأس المال	%4/3 5	إجمالي المطلوبات 6	%5/2 7
	1	2	3 =2-1	4			
2005	5,441,660	3,074,525	2,367,135	658,732	359.4	213,203,008	1.4
2006	7,763,109	2,885,962	4,877,147	898,716	542.7	253,453,625	1.1
2007	9,150,279	3,993,099	5,157,180	1,209,817	426.3	282,180,087	1.4
2008	9,366,689	2,043,922	7,322,767	1,830,273	400.1	307,194,947	0.7
2009	16,037,960	3,686,919	12,351,041	2,311,449	534.3	334,235,927	1.1
2010	12,693,755	1,762,523	10,931,232	2,848,493	383.8	363,360,199	0.5
2011	11,537,795	1,898,190	9,639,605	4,054,246	237.8	143,877,896	1.3
2012	15,491,204	1,575,655	13,915,549	5,875,891	236.8	191,355,165	0.8
2013	22,139,272	1,642,248	20,497,024	7,662,845	267.5	206,554,047	0.8
2014	27,323,928	1,568,645	25,755,283	9,081,274	283.6	226,821,881	0.7
2015	15,952,767	951,158	15,001,609	10,147,898	147.8	222,998,575	0.4
2016	12,144,096	895,180	11,248,916	11,739,281	95.8	221,362,663	0.4
2017	11,902,000	874,005	11,027,995	14,341,320	76.9	156,691,129	0.5
2018	19,650,453	1,257,700	18,392,753	15,001,306	122.6	123,171,226	1.0
2019	22,499,212	792,020	21,707,192	15,351,276	141.4	133,254,099	0.6
2020	26,664,980	733,237	25,931,743	16,778,264	154.5	138,642,977	0.5
2021	28,898,359	781,592	28,116,767	17,696,513	158.8	159,592,747	0.5
2022	42,753,272	800,488	41,952,784	17,879,543	234.6	198,661,832	0.4

الجدول من إعداد الباحثة، بالاستناد إلى:

البنك المركزي العراقي ، "النشرة الاحصائية السنوية لأعوام مختلفة" ، دائرة الاحصاء والأبحاث.

3-6- مؤشر التركيز المصرفي

هو مدى سيطرة عدد محدود من المصارف الكبرى على القطاع المصرفي من حيث حصتها في السوق المصرفي ، وغالباً ماتكون هذه السيطرة ناجمة عن تمتع المصارف الكبيرة بفروع متعددة تمنحها ميزات هامة في مزاولة انشطتها وأعمالها ، في العراق تشهد القطاع المصرفي الحكومي المتمثل بسبع مصارف حكومية هيمنة على عمل القطاع المصرفي ، ويمكن ان يرجع ذلك شبكة

الفروع الواسعة في جميع أنحاء العراق (حيث أنها تشكل حالياً 45.5% من إجمالي عدد فروع المصارف في العراق) فضلاً عن دورها التمويلي، عن طريق الزيادة في حجم الائتمان الذي تقدمه للقطاع الخاص بمختلف فئاته مقارنة بالمصارف الخاصة وهي مضمونة من الحكومة ذاتها فهي مصارف خاضعة لرقابة وزارة المالية والبنك المركزي.

يلاحظ من الجدول (6) ارتفاع نسبة الائتمان النقدي المقدم الى الحكومة والى المؤسسات العامة إلى إجمالي الائتمان حيث بلغت أعلى نسبة له في سنة 2020 بسبب الازمة المالية التي واجهت الحكومة بسبب انخفاض أسعار النفط وظهور جائحة كورونا ، أما اقل نسبة بلغت 42.19 كانت في سنة 2022 بسبب التحسن في مالية الحكومة والارتفاع في إيرادات النفط ، أما بالنسبة لودائع الحكومة و مؤسسات القطاع العام فهي الاخرى كانت مرتفعة ، ولكن شهدت انخفاض في سنوات الضائقة المالية حيث شكلت معدلات نمو سالب للمدة من 2015 ولغاية 2021 ويعود ذلك الى ارتفاع الانفاق الحكومي و حدوث انخفاض في أسعار النفط.

جدول (6) تطور مؤشرات التركيز المصرفي في العراق للمدة (2005-2022) (مليون دينار ، نسبة مئوية)

السنة	الائتمان النقدي المقدم الى الحكومة والمؤسسات العامة الى إجمالي الائتمان	معدل النمو	ودائع الحكومة العامة والمؤسسات العامة الى إجمالي الودائع	معدل النمو
2005	44,6	-	65,7	-
2006	29,4	(34,1)	71,9	9,43
2007	27,6	(6,1)	64,1	(10,84)
2008	13,4	(51,4)	66,4	3,6
2009	18,5	38,1	67,1	1,1
2010	27,3	47,6	71,4	6,4
2011	44,1	61,5	67,6	(5,3)
2012	48,5	9,9	65,9	(2,6)
2013	43,41	(10,5)	64,49	(2,1)
2014	47,99	10,6	66,65	3,35
2015	50,83	5,91	63,26	(5,1)
2016	51,10	0,53	62,05	(1,91)
2017	48,74	(4,62)	61,08	(1,6)
2018	47,47	(2,61)	64,41	(5,5)
2019	49,96	(5,24)	62,59	(2,83)
2020	50,02	(0,12)	57,70	(7,8)
2021	44,16	(11,7)	54,98	(4,7)
2022	42,19	(4,46)	57,41	4,42

• الجدول من إعداد الباحثة، بالاستناد إلى:

البنك المركزي العراقي ، "النشرة الإحصائية السنوية لأعوام مختلفة" ، دائرة الإحصاء والأبحاث.
البنك المركزي العراقي ، الموقع الإحصائي

4- المؤشر التجميعي لمؤشرات استقرار القطاع المصرفي

تزايد الاهتمام بقياس المؤشر التجميعي للاستقرار ، من قبل كثير من البنوك المركزية لانه يقدم صورة اوضح عن سلامة وأداء الجهاز المصرفي بدلاً من الاعتماد على مؤشرات منفردة، ولان الاستقرار المصرفي من غير الممكن قياسه وتقييمه على أساس مؤشر واحد فقط دون الأخذ بنظر الاعتبار المؤشرات الأخرى العاكسة لحالة أداء الجهاز المصرفي (تقرير الاستقرار المالي، 2017: 45). حيث إن اعتماد البنك المركزي العراقي على القطاع المصرفي فقط للتعبير عن حالة استقرار النظام المالي هي إحدى المنهجيات المستخدمة في بناء مؤشر الاستقرار المالي وليست المنهجية الوحيدة، وتختلف تلك المنهجيات في اختيار مجموعة محددة من المؤشرات للغرض نفسه. يوضح الجدول (7) المؤشرات الفرعية والاوزان النسبية الداخلية في بناء المؤشر التجميعي للاستقرار القطاع المصرفي العراقي والمؤشر التجميعي لذا فالعلاقة طردية بين مؤشر (كفاية رأس المال

والربحية وجودة السيولة والتركيزات المصرفية) فهي تعكس حالة انخفاض المخاطر وزيادة في الاستقرار، بينما تكون العلاقة عكسية بين مؤشري جودة الموجودات ومخاطر الصرف الاجنبي حيث ان ارتفاع قيمه هذه المؤشرات تؤثر عكسياً وتسبب انخفاض في قيمة المؤشر التجميعي.

جدول (7) المؤشرات الداخلة في بناء المؤشر التجميعي للاستقرار المصرفي العراقي للمدة (2005-2022)

المؤشر الفرعي	المتغيرات
كفاية رأس المال	رأس المال الاساسي + رأس المال الساند / الموجودات المرجحة بالمخاطر داخل الميزانية + الموجودات المرجحة بالمخاطر خارج الميزانية
السيولة	نسبة الموجودات السائلة / إجمالي الموجودات نسبة الموجودات السائلة / إجمالي الودائع
جودة الموجودات	نسبة القروض المتأخرة التسديد (المتعثرة) إلى إجمالي الائتمان النقدي نسبة القروض المتأخرة التسديد (المتعثرة) إلى رأس المال
الربحية والعائد	نسبة العائد على الموجودات نسبة العائد على حقوق المالكين
مخاطر الصرف الاجنبي	نسبة صافي المركز المفتوح بالعملة الأجنبية إلى رأس المال نسبة المطلوبات الاجنبية إلى إجمالي المطلوبات
التركيزات المصرفية	نسبة ودائع الحكومة المركزية والمؤسسات العامة / إجمالي الودائع نسبة قروض الحكومة المركزية والمؤسسات العامة / إجمالي القروض

يلاحظ من الجدول (8) ان قيمة المؤشر التجميعي في العراق اخذت بالتقلب ولكن بشكل بسيط ، ففي سنة 2006 انخفضت قيمة المؤشر التجميعي وذلك بسبب الانخفاض في قيمة مؤشر الربحية مؤشر السيولة ، وفي سنة 2007 شهد المؤشر انخفاض بسبب الانخفاض في مؤشر الربحية استمر بالانخفاض بسبب زيادة في حجم رؤوس اموال المصارف ومؤشر السيولة ، وفي سنة 2010 انخفضت قيمة المؤشر نتيجة لانخفاض المؤشرات الفرعية الداخلة في بناءه، وفي سنة 2018 اخذت قيمة المؤشر التجميعي للاستقرار المصرفي بالارتفاع بسبب ارتفاع قيمة المؤشرات الفرعية فبلغت قيمة مؤشر كفاية رأس المال 0.651 نتيجة لتأسيس ثلاث مصارف خاصة جديدة ، وفي سنة 2019 انخفض بشكل طفيف حيث انخفض مؤشر كفاية رأس المال ومؤشر مخاطر الصرف، وفي سنة 2020 على الرغم من جائحة كورونا التي القت بثقلها على الاقتصاد العالمي حيث انخفض مؤشر كفاية رأس المال نتيجة لاستخدامه في دعم النشاط الاقتصادي فهي تمتلك نسب كفاية رأس المال تفوق النسبة المعيارية بعشرات المرات وان اطلاق هذه الاموال المحتجزة في تنشيط الاقتصاد يسهم في دعم عملية النمو والحد من الازمات، فضلاً عن ذلك استطاع البنك المركزي من خلال اجراءات سريعة من شأنها ان تحد من الاثر السلبي ومنها:

- 1- تأجيل سُداد الاقساط وغرامات الائتمان المتعثر.
- 2- تخفيض نسبة الاحتياطي القانوني بهدف توفير سيولة للمصارف .
- 3- فضلاً عن الحزم التحفيزية ومنها مبادرات البنك المركزي للاقراض الموجه للقطاعات الاقتصادية (صناعية، زراعية، الاسكان) التي أوصلت الاقتصاد الى مرحلة التعافي.(تقرير الاستقرار المالي، 2020، ص110-111) وسعى البنك المركزي العراقي إلى التقليل من أثر الأزمات المتوالية عن طريق استخدام السياسات الاحترازية على المستويين الجزئي والكلي في مجال تعزيز رأس المال والسيولة على وفق معايير دولية ومحلية، وعن طريق زيادة المبادرات التمويلية الداعمة للاقتصاد والحد من التعثر في الائتمان عبر تمديد مدة تسديد مستحقات القروض من المستفيدين وغيرها من الإجراءات بالإضافة إلى تحسن أسعار النفط العالمية اثناء عامي 2021-2022 (تقرير الاستقرار المالي، 2020: 83) ، مما انعكست تلك بصورة إيجابية على المؤشر الذي شهد ارتفاعاً في سنة 2022.

جدول (8) المؤشرات الفرعية والمؤشر التجميعي للاستقرار القطاع المصرفي العراقي للمدة (2005-2022) نسبة مئوية

السنة	كفاية رأس المال	السيولة	جودة الأصول	الربحية	مخاطر سعر الصرف	التركز المصرفي	المؤشر التجميعي
2005	0.177	0.64	0.04	0.760	0.798	0.837	0.296
2006	0.185	0.47	0.246	0.0569	0.866	0.854	0.290
2007	0.196	0.291	0.171	0.486	0.875	0.539	0.232
2008	0.306	0.245	0.228	0.335	0.513	0.425	0.186
2009	0.255	0.246	0.193	0.143	0.856	0.523	0.201
2010	0.234	0.193	0.076	0.081	0.399	0.806	0.163
2011	0.123	0.424	0.107	0.349	0.611	0.901	0.229
2012	0.255	0.372	0.03	0.477	0.373	0.90	0.219
2013	0.409	0.636	0.597	0.372	0.408	0.776	0.291
2014	0.158	0.651	0.604	0.243	0.379	0.920	0.269
2015	0.169	0.669	0.759	0.206	0.081	0.834	0.247
2016	0.228	0.667	0.755	0.140	0.022	0.793	0.237
2017	0.371	0.557	0.908	0.393	0.047	0.724	0.773
2018	0.651	0.244	0.988	0.204	0.337	0.830	0.296
2019	0.349	0.210	0.774	0.376	0.169	0.797	0.243
2020	0.565	0.141	0.710	0.451	0.136	0.616	0.238
2021	0.24	0.178	0.701	0.232	0.141	0.432	0.155
2022	0	0.216	0.588	0.721	0.181	0.495	0.210

بالاعتماد على بيانات الجداول اعلاه.

الاستنتاجات:-

- 1- يلاحظ مما تقدم ان نتيجة لاستخدام البنك المركزي للسياسات الاحترازية على المستويين الكلي والجزئي والمبادرات التمويلية وغيرها من الاجراءات التي من خلالها استطاع ان يحد من اثر الازمات وخاصة جائحة كورونا وتداعياتها ، فمن غير المتوقع ان يتعرض القطاع المصرفي الى ازمات في الامد القصير .
- 2- تشير مؤشرات سلامة القطاع المصرفي إلا ان القطاع المصرفي العراقي يتمتع بكفاية رأس مال عالية تفوق النسب المعيارية وهذا يشير الى قدرة الجهاز المصرفي على مواجهه الازمات في الامد القصير ، وفي نفس الوقت يدل على ضعف دورها التنموي واقتصار نشاطها على الاستثمار في القطاع المضمون العائد (الاستثمار الامن).
- 3- تعكس المؤشرات الداخلة في تحديد مؤشر السيولة المصرفية ، ارتفاع نسب السيولة حسب مؤشرات نسبة الموجودات السائلة إلى إجمالي الموجودات و نسبة الموجودات السائلة إلى إجمالي الودائع ان ارتفاع هذه النسب يحد من دور القطاع المصرفي في تحقيق التنمية لان اتباع سياسة متحفظة في منح الائتمان والتركيز على الائتمان الامن يؤدي الى حرمان الاقتصاد من تمويل مشاريع يمكن أن تسهم في رفع معدلات النمو الاقتصادي .
- 4- شهد القطاع المصرفي ارتفاع نسبة التركزات للمصارف الحكومية المتمثلة بسبع مصارف مهيمنة على عمل القطاع المصرفي ، ويرجع ذلك شبكة الفروع الواسعة في جميع أنحاء العراق فضلاً عن دورها التمويلي من خلال الزيادة في حجم الائتمان الذي تقدمه الى القطاع الخاص بمختلف فئاته مقارنة بالمصارف الخاصة .

التوصيات

- 1- دعم البنك المركزي العراقي للمصارف التجارية بهدف الحد من المخاطر النظامية ولتحقيق الإستقرار المالي، من خلال إتباع اجراءات احترازية على المستويين الجزئي والكلي ، معززة بنظم ملائمة للإنذار المبكر تتناسب مع متغيرات الاقتصاد العراقي بهدف مواجهة الأزمات المختلفة. وحث هذه المصارف على إجراء اختبارات التحمل (الضغط المالي) وبصورة دورية، وتحليل نتائجها وتطويرها بناءً على دراسة التغيرات المستقبلية المتوقعة.

- 2- تشجيع المصارف على ممارسة دورها التنموي من خلال منح القروض الى المشاريع التنموية وبأسعار فائدة مخفضة والخروج من دائرة الاستثمارات الامنة والسريعة في تحقيق الارباح.
- 3- حث المصارف على اعتماد الشفافية ونشر البيانات والمعلومات وتحديثها بشكل دوري لتشكل قاعدة بيانات يمكن الرجوع لها للتدقيق والاطلاع على نشاطات البنك.

المصادر العربية

- 1- العميد ,علي عبد الرضا ، (2015) مؤشرات الحيلة الكلية وإمكانية التنبؤ المبكر بالأزمات (دراسة تطبيقية - حالة العراق) ، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، البنك المركزي العراقي.
- 2- منصور ,بشرى يحيى،(2018) ،تقييم مخاطر سعر الفائدة وسعر راس المال على الاستقرار المصرفي اليمني - دراسة قياسية على البنوك التجارية اليمنية، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، المجلد 9، العدد1.
- 3- عواد، غزويد شياع ،(2013)، موضوعات في العمل المصرفي، ط1، مطبعة الكتاب ، بغداد،العراق.
- 4- حماد، طارق عبدالعال،(2001)، تقييم اداء البنوك التجارية، ط1، دار الجامعة الاسكندرية، مصر.
- 5- الراوي ،خالد وهيب،(2010) ،العمليات المصرفية الخارجية ،ط1، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان ،الاردن.
- 6- الشمري، صادق راشد، (2006)، إدارة المخاطر، مطبعة العزة، بغداد.
- 7- المنصوري، مصطفى عبد الحسين وافراح، عبيد ياسر ،(2022)، اثر حساسية مخاطر السوق على ادارة الارباح للمصارف التجارية المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية ، مجلة آراء للدراسات الاقتصادية والادارية ، المركز الجامعي أفلو ، الجزائر، المجلد 2، العدد2.
- 8- عبيد، رامي يوسف،(2020)، إطار مخاطر السوق لدى القطاع المصرفي في الدول العربية، صندوق النقد العربي ،أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية،بالعدد150.
- 9- عبيد، رامي يوسف،(2019)، تجارب أنظمة الانذار المبكر لدى المصارف المركزية و مؤسسات النقد العربية (التنبؤ بـالازمات المالية)، صندوق النقد العربي ،أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية،بالعدد129.
- 10- تقرير الاستقرار المالي ، البنك المركزي العراقي ، للمدة من 2010-2022.
- 11- النشرات الاحصائية، البنك المركزي العراقي ، للمدة من 2005-2022.

المصادر الاجنبية

- 1- Rose , Peter S. &Hudgins ,Sylria ، (2010) ، **Bank Management & Financial Services** ، Eighth Edition ، prentice Hall.
- 2- Tomuleasa, Ioana, (2015) ،**Macroprudential policy and systemic risk: An overview**، Procedia Economics and Finance, Vol. (20) Bandt,Olivier
- 3- DE Bandt ،Olivier& Hartmann,Philipp،(2000) **SYSTEMIC RISK: A SURVEY**، WORKING PAPER EUROPEAN CENTRAL BANK NO. 35.
- 4- Park ,Yung Chul ،(2011)،**The role of macroprudential policy for financial stability in East Asia's emerging economies**, ADBI Working Paper, No. 284, Asian Development Bank Institute (ADBI), Tokyo.